التوجهات النحوية
لـ يحيى بن حمزة العلوي
من خلال المنهاج في
شرح جمل الزجاجي

إعداد

د. وجدي شفيق طه

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، سبحانه سبحانه، لا خير إلاَّ منه، ولا فضل إلا من لدنه، علام الغيوب، بيده أزمة القلوب، سميع لراجيه، قريب ممن يناجيه، وصلى الله على من هدانا به بعد الضلالة، وعلمنا به بعد الجهالة، ورضي الله عن آله الأبرار وأصحابه الأخيار، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد،،،

فقد شهدت اليمن في القرنين السابع والثامن الهجريين حركة علمية وأدبية، تركت تراثاً كبيراً، وكنزاً ثميناً من العلوم العربية والإسلامية جديرين بالإكبار والإجلال، فالتراث مصدر إشعاع لحاضر الأمة ومستقبلها، فهو رصيدها الباقي، وذخيرتها الثابتة، ومدَّخرها المعبِّر عما كانت عليه، ومرآة تطورها الحضاري، وتقدمها في العلوم والآداب.

والأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، وفرق بين أمة لها موروث، وأمة لا موروثَ لها، وما حرصت الأمةُ العربية على تراثها إلاّ لكي تعيشَ حاضراً موصولاً بماضٍ، ولكي تبني على الماضي العتيد حاضرها الوطيد، ولاشك أن التراث هو وسليتنا إلى هذا الوجود الحي.

ومن العلماء الذين شاركوا في الإبداع الحضاري للأمة الإسلامية في فنونها العربية، وكانوا رموزاً لتلك النهضة، ووصلوا الماضي بالحاضر – الإمام يحيى بن حمزة العلوي، بما تركه من التصانيف الحافلة في جميع الفنون العربية ... حتى قيل: إنها بلغت مائة مجلدٍ، بل إنّ كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره [1].

وكان من مؤلفاته شرح جمل الزجاجي، الذي سماه (المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ) فيعد من أجمع شروحها، وأغزرها مادة، وأسهلها فهماً، فقد حلّ ألفاظها، وبيّن مرادها، وذلل صعابها، وكشف نقابها، بما أودع فيه كثيراً

(١) انظر : الأعلام ٨/ ١٤٣.

مـن آراء النحـاة المتقـدمين والمتـأخرين مـع المناقشـة والتوجيـه، والتحليـل والتعليل، ومؤيداً ذلك بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، ومقاطع العرب الشعرية، مع الاهتمام بحسن التقسيم، وبراعة التنظيم، بأسلوب رصين متماسك تعرف منه مقدرته العلمية، وتمكنه في العلوم العربية.

وهذه بحث بعنوان:(التوجيهات النحوية ليحيى بن حمزة العلوي من خلال المنهاج في شرح جمل الزجاجي)ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، ثم الفهارس الفنية.

التمهيد: وسأتحدث فيه عن مؤلف المنهاج (حياته وآثاره)،ويشمل: اسمه ونسبه، مولده، لقبه وكنيته، مذهبه الديني، وفاته.

الفصل الأول: دراسة تحليلية للمنهاج، ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسة العامة.

المبحث الثاني: العلوي وكتابه المنهاج.

المبحث الثالث: موقفه من المذاهب النحوية.

الفصل الثاني: حول محقق المنهاج وناسخه، ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: ناسخ المنهاج.

المبحث الثاني: محقق المنهاج.

الخاتمة وبينت فيها أهم نتائج البحث، ثم الفهارس العامة للبحث.

ونسأل الله العون والتوفيق والسداد.

التمهيد

-اسمه ونسبه:

المؤيد بالله أبو الحسين [١] يحيي بن حمزة بن على بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن على بن جعفر بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين [٢] بن على بن أبي طالب رضي الله عنهم[٣].

وقد أجمع المترجمون ليحيي بن حمزة على نسبته التي تصل إلى على بن أبي طالب.

أما نسبته، فهي: الزيدي[٤]، والعلوي [٥]، والحسيني [٦]، والطالبي [٧]، واليمني[٨].

(١) هكذا على غلاف مخطوطته (المنهاج) السفر الثاني منها.

(٢) قال الأهدل اليمني (ت٨٥٥هـ) في ترجمته: "يحيى بن حمزة بن علي شريف حسيني" انظر: تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن ١/ ٥٧٩.

(٣) انظر : ترجمته في: تحفة الزمن ١/ ٥٧٩، والبدر الطالع ٢/ ١٨٤، ١٨٥، شخصية رقم (٥٧٦)، وهدية العارفين ٢/ ٥٢٦، ٥٢٧، والأعلام ٨/ ١٤٣، ومعجم المؤلفين ١٩٥/١٣، ومعجم ٢/ ١٩٤٤، وإيضاح المكنون ١/ ٢٦٦، والمنجد في الأعلام ص ٦٢٥، ومصادر الفكر العربي ص ٥٦٤.

(٤) نسبة إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، انظر: الأنساب ٣/ ٢١٠.

(٥) وهم أحد قبائل يافع يقيمون في يهر باليمن، انظر: موسوعة قبائل العرب ٤/ ١٤٢١.

(٦) نسبة إلى الحسين بن علي رضي الله عنه. انظر: الأعلام ٨/ ١٤٣.

(٧) نسبة إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. انظر: الأعلام ٨/ ١٤٣.

(٨) نسبة إلى دولة اليمن. انظر: هدية العارفين ٢/ ٥٢٦، ٥٢٧.

- **لقبه وكنيته:**

لُقب بـ "المؤيد بالله"[١]، و"المؤيد برب العزة"[٢]، و"المؤيد برب العالمين"[٣]، و"المؤيد الزيدي"[٤]، و"إمام الأئمة أمير المؤمنين، وتكنى العلويب: أبي إدريس، و"أبي الحسين"[٥] .

- **مولده:**

ولد يحيي بن حمزة العلوي في مدينة صنعاء [٦] في السابع والعشرين من صفر سنة تسع وستين وستمائة (٦٦٩ هـ) [٧] .

- **مذهبه الديني:**

قلنا سالفاً أنه ولد لأبوين يعتنقان المذهب الزيدي، فاعتنقه العلوي وبرع فيه[٨]. إلاّ أنه لم يكن متعصباً لمذهبه ولا لطائفته بل كان عادلاً زاهداً في الدنيا يميل إلى الإنصاف مع طهارة اللسان وسلامة الصدر، يحب الصحابة ويذبُّ عنهم، ويشهد لذلك كتابه: "أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة".

قال الشوكاني في ذلك:".... وهو من أكابر أئمة الزيدية بالديار اليمنية،

---

(١) انظر : الأعلام ١٤٣/٨، وإيضاح المكنون ٢٦٦/١، والبدر الطالع ١٨٤/٢، ومعجم المؤلفين ١٩٥/١٣.

(٢) انظر : معجم المؤلفين ١٣/ ١٩٥، والأعلام ٨/ ١٤٣.

(٣) انظر : غاية الأماني ٢/ ٥١١.

(٤) انظر : هدية العارفين ٢/ ٥٣٦.

(٥) هكذا على غلاف مخطوط (المنهاج) السفر الثاني منها.

(٦) وقيل في قرية (حُوث) بضم الحاء المهملة وبالمثلثة. انظر: تحفة الزمن ١/ ٥٧٩.

(٧) انظر : الأعلام ٨/ ١٤٣، والبدر الطالع ٢/ ١٨٤، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٩٥، وهدية العارفين ٥٢٦/٢.

(٨) انظر : حياة الأدب اليمني ص ١٠٨.

وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان، وسلامة صدر..."[١].

- **وفاته:**

اختلف المترجمون له في سنة وفاته، فذهب الشوكاني[٢]إلى أنه توفى سنة (٧٠٥هـ)

خمس وسبعمائة. وفيه نظر ظاهر:

أولاً: نص العلوي نفسُه على أنه انتهى من تأليف كتابه (المنهاج) في سنة (٧١٦هـ) [٣].

ثانياً: نص أغلب المترجمين[٤] له على أنه دعا لنفسه بالإمامة في سنة (٧٢٩هـ).

ثالثاً: ما ذكره الحبشي[٥] أن كتابه (التحقيق في التكفير والتفسيق) نُسخ في حياته

سنة (٧٢٤هـ).

ولعل الشوكاني أراد أنه توفى سنة (٧٥٠هـ) خمسين وسبعمائة، ويشهد لذلك أنه نص بنفسه على أن يحيى بن حمزة دعا إلى نفسه عقب موت الإمام المهدي محمد بن المطهر الذي ولد في السنة (٧٢٩هـ)[٦].

وذهب الزركلي[٧]، وكحالة [٨] إلى أنه توفى سنة (٧٤٥هـ).

---

(١) انظر: البدر الطالع ٢/ ١٨٤، ١٨٥، وانظر قول الدكتورإبراهيم الخولي في تقديمه لكتاب الطراز ١/ ١٦

(٢) انظر : البدر الطالع ٢/ ١٨٥.

(٣) انظر : المنهاج ٢/ ٤٨٠، ونهاية المخطوط السفر الثاني ورقة ١٥٩.

(٤) انظر : الأعلام ٨/ ١٤٣، والبدر الطالع ٢/ ١٨٤، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٩٥.

(٥) انظر : مصادر الفكر ص ٥٦٦.

(٦) انظر : البدر الطالع ٢/ ٢٧١.

(٧) انظر : الأعلام ٨/ ١٤٣.

(٨) انظر : معجم المؤلفين ١٣/ ١٩٥، وانظر أيضاً: المنجد في الأعلام ص ٦٢٥.

وذهب يحيىبن الحسين بن القاسم[١] إلى أنه توفى سنة (٧٤٧هـ)، وتابعه على ذلك د/ شريف عبد الكريم النجار[٢].

قال محقق (المنهاج) في ذلك: "وهذه الرواية مردودة بما ثبت في سيرته من أنّ ابنه أحمد توفى في حياته سنة (٧٤٨هـ) ثمان وأربعين وسبعمائة"[٣].

وإذا رُدّت هذه الرواية، فالأحرى ردّ الذي قبلها مباشرة.

وذهب البغدادي [٤]، وإليان سركيس[٥]إلى أنه توفى سنة (٧٤٩هـ)، ولعلها الرواية الصحيحة.

(١) انظر : غاية الأماني ٢/ ٥١٤.

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة في النحو ص ٤١، ٥٤، ١٨١.

(٣) المنهاج ١/ ٥٤.

(٤) انظر : هدية العارفين ٢/ ٥٢٦، والإيضاح المكنون ١/ ٢٦٦.

(٥) انظر : معجم المطبوعات ١٩٤٤/٢.

الفصل الأول

دراسة تحليلية للمنهاج

المبحث الأول: الدراسة العامة:

١- ظهرت شخصية العلوي مستقلة وواضحة يختار ما يترجح عنده بالدليل والحجة والبرهان دون النظر إلى طائفة بعينها، ومن ذلك أنه اختار رأي الكوفيين في بعض المواضع، ووفّق بين بعض الآراء، وفي بعض الأحيان كان يذكر أن لكل مذهب وجهة من الصحة.

٢- أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية مقابلة بالأنواع الأخرى من الشواهد.

٣- كثرة الشواهد الشعرية مع اهتمامه البالغ بالشاهد الشعري، فكان يذكر قائله، ويبين مفرداته اللغوية، ومناسبته، ويستخرج الشاهد، ويذكر التوجيهات النحوية في البيت.

٤- عرض صاحب المنهاج المادة العلمية بطريقة التقسيم والتفريع، وهي طريقة حاصرة للمسألة النحوية، ويسيرة على طلاب العلم.

٥- احتوى المنهاج على الكثير من المصطلحات البصرية مقارنة بالمصطلحات الكوفية، إلاّ أنه – غالباً – كان لا يفضل مصطلحا على آخر، فكان يقول: "...وهما شيء واحد والأمر قريب؛ لأنه كلام في عبارة، والمعنى متفق عليه" (١)

٦- انفرد ببعض المصطلحات الخاصة به، ومن ذلك:

قوله: "قال جماهير النحاة(٢).. أو الجماهير المحققون (٣).. وهذا مذهب جماهير البصريين .. وأجمع رأي أهل التحقيق من أئمة الأدب.."(٤).

---

(١) انظر : المنهاج ١/ ٣٣٩.

(٢) انظر : المنهاج ١/٣٢٩، ٣٣٠، ٢/٤٩٠، ٢٣٢.

(٣) انظر : المنهاج ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) انظر : المنهاج ١/ ٥٦٤، ٥٧٧، ٧٠٠، ٧٠١، ٢/١٦٠، ٣٣٦، ٣٥٩، ٣٦٥.

٧- كانت اختيارات صاحب المنهاجتميل إلى ما يترجح عنده دون النظر إلى طائفة بعينها، وكان في بعض الأحيان يرى أن لكل مذهب من المذاهب المختلفة وجهة من الصحة فيقبلهم جميعاً.

٨- حافظ صاحب المنهاج على ترتيب أبواب الجمل فشرحها على النسق التي وضعها عليه الزجاجي، ولم يخرج عن ذلك إلا في مواضع يسيرة منها:

- قوله في (باب الهجاء): (النوع الثالث من أنواع الهجاء[١]، وهو عند الزجاجي باب مستقل اسمه: (نوع آخر منه)[٢] .
- وقوله: (النوع الرابع: أحكام الهمزة في الخط)[٣]، وهو باب مستقل عند الزجاجي اسمه: (باب أحكام الهمزة)[٤] .
- وقوله في باب الحكاية:(فأما حكاية الأعلام بعدها)[٥]، وهو باب مستقل عند الزجاجي اسمه: (حكايات الأسماء الأعلام بـ " من")[٦] .

٩- تناوله بالحدود، فكان – غالباً – يبدأ الباب بشرح حدّه، ويعرفه في اللغة، ثم يعرفه في اصطلاح النحويين، ويشير إلى أن للباب حدوداً كثيرة، ويذكر أجودها.

١٠ – اتسم بالأخلاق الحسنة، والتواضع الجم، والتلطف في الردّ على من خالفهم، والتماس العذر لهم، ويدل على ذلك قوله عن الزمخشري في حديثه عن العطف على (لا) النافية للجنس: "... وما قاله الزمخشري إنما هو على جهة الذهول والنسيان، وأغمض من هذا وأدق لا يقصر

---

(١) انظر : المنهاج ٢/٢١٢.
(٢) انظر : الجمل ص ٢٧٧.
(٣) انظر : المنهاج ٢/٢١٤.
(٤) انظر : الجمل ص ٢٧٩.
(٥) انظر : المنهاج ٢٣٨٧.
(٦) انظر : الجمل ص ٣٣١.

عن فطنته"[١].

وأيضاً: اعتذاره عن الزجاجي في تسميته الأفعال الناسخة حروفاً [٢].

١١- الإحالة على ما سبق بيانه وشرحه، أو على ما سيأتي، وهذه الطريقة تناسب طريقة التقسيم والتفريع التي سار عليها في شرحه لجمل الزجاجي، وأحال أيضاً على كتابه (المحصل)، وذلك في بعض المسائل الطويلة.

١٢- اهتم بالأصول والعلل النحوية، واستخدمها في شرحه، واستند عليها في محاوراته ومناقشاته، وتوجيهاته، وترجيحاته، وردوده على الآخرين، وكان – غالباً – يعلل لاختياراته.

١٣- اشتمل المنهاج على كثير من آراء الزمخشري، والخوارزمي، وابن الحاجب في أغلب المسائل التي تناولها، مع تحديد موقفهم من هذه المسائل؛ وذلك لأنه اشترك مع الخوارزمي وابن الحاجب في شرح المفصل.

١٤- عندما يتحدث عن صاحب الإنصاف كان يقول: (وقال ابن الأنباري)، يقصد به كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ولا يقصد به محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر بن الأنباري ت(٣٢٧هـ) وهناك بعض العلماء ساروا على هذه الطريقة منهم: شهاب الدين الخوي (ت٦٩٣هـ) حيث قال في شرحه لفصول ابن معط:"... ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، واختاره ابن الأنباري ونص عليه في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف" ... [٣] .

---

(١) المنهاج ٢/ ٩٣.

(٢) انظر : المنهاج ١/ ٣٠٨.

(٣) انظر : شرح الفصول للخويّ ص ١٥٥.

ومنهم: ابن جمعة الموصلي، فقال في مسألة: (تقديم خبر ليس عليها).

"...وهو اختيار عبد القاهر، وابن الأنباري "[1]، يقصد صاحب الإنصاف، إلاّ أن محقق الكتاب د/ علي موسى الشوملي[2] ذكر أنه أبو بكر ابن الأنباري (ت٣٢٧هـ)، وقد جانبه الصواب.

ومنهم: البغدادي فقد أضاف كتاب الإنصاف إليه حيث قال: "ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ..."[3] .

وعليه فإن بعض النحويين كانوا يقولون: ابن الأنباري يقصدون به: أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومن بينهم العلوي في كتابه (المنهاج)، وعلى هذه الطريقة سرنا.

(١) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦١.
(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦١.
(٣) انظر : الخزانة ١/ ٤٦٣.

المبحث الثاني

العلوي وكتابه المنهاج

نذكر فيه أقوالاً لم يوفق العلوي في نسبتها إلى أصحابها، أو نسبها إليهم وما في كتبهم يخالف ذلك، وأيضاً: بعض الاضطرابات التي جاءت في الشرح، ومن ذلك ما يلي:

١- مسألة: (العامل في المنادي).

ذكر العلوي[١] أن ابن الأنباري حكى عن بعض البصريين القول بأن العامل في المنادي هو حرف النداء بنفسه من غير أن يكون قائماً مقام الفعل. وهذا مخالف لما حكاه ابن الأنباري [٢] عن بعض البصريين في إنصافه، فقد حكى عنهم أن العامل في الاسم المنادى هو (أدعو) المقدر دون الياء[٣].

٢- مسألة: (ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط).

ذهب ابن السيد البطليوسي[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، والعلوي[٧] إلى أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي الساكن الوسط باتفاق النحويين؛ لأن ترخيمه موقع في عدم النظير، والصحيح ثبوت الخلاف فيه، فقد حكى عن الأخفش [٨]، وبعض الكوفيين[٩] إجازة ترخيمه.

---

(١) انظر: المنهاج ١/ ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٣٢٧.

(٣) الإنصاف ١/ ٣٢٧.قال ابن الأنباري: " وذهب بعض البصريين إلى أنّ (يا) لم تقم مقام (أدعو)، وأنّ العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدر دون (يا) ".

(٤) انظر: إصلاح الخلل صـ ٢٤٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١٤.

(٦) انظر: الكافية الشافية ٢/ ٣٢.

(٧) انظر: المنهاج ١/ ٥٧٥.

(٨) انظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٣٢، والأشموني بحاشية الصبان ٣/ ١٧٥، والهمع ٢/ ٨١.

(٩) انظر : المصادر السابقة بنفس الصفحات.

٣- مسألة: (أصالة الإعراب بين الاسم والفعل).

نسب العلوي [١] للخوارزمي موافقته للكوفيين القائلين بأن الإعراب أصل في الأفعال وإذا ذهبنا إلى التخمير نجده يذهب مذهب البصريين، حيث يقول:

"الأصل في الإعراب هو الاسم ... بخلاف الفعل فإنه لا أصالة له في الإعراب.."[٢]

٤- مسألة: (حقيقة إياك وأخواتها).

حكى بعض النحويين[٣] ومن بينهم العلوي[٤] أن الزجاج يرى أن (أيّا) اسم مظهر مضاف لما بعده. إلاّ أن الزجاج صرح في معانيه بأن (إيّا) ضمير مضاف إلى ضمير[٥] .

٥- مسألة: (إعراب الأسماء الستة).

نسب العلوي[٦] للجرمي القول بأن الأحرف في الأسماء الستة ليست حروف إعراب، وإنما هي دلائل إعراب. والصواب أنه للأخفش [٧] في أحد قوليه. أمّا الجرمي فذهب إلى أنها حروف إعراب، وانقلابها هو الإعراب.

---

(١) انظر : المنهاج ١/ ١٦٤.

(٢) انظر : التخمير ١/ ٢٠٢.

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٦٩٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢.

(٤) انظر : المنهاج ١/ ٤٤٨.

(٥) انظر : معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٠٨.

(٦) انظر : المنهاج ١/ ١٧٢.

(٧) انظر : العلل في النحو ص٤٩، والمقتضب ٢/ ١٥٢، واللباب ١/ ٩١، والتبيين ١٩٣، ١٩٤ والقول الثاني للأخفش موافقته للبصريين في أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. انظر: الإنصاف ١/ ١٧.

٦- **مسألة: (دلالة (الفاء) على الترتيب والتعقيب).**

حكى العلوي[١] عن عبد القاهر الجرجاني أن " الفاء " غير دالة على التعقيب،وهذا خلاف الموجود في المقتصد فقد ذهب إلى أن " الفاء " تدل على التعقيب حيث قال: " لو قلت: ضربت زيداً فعمراً كان المعنى أن ضرب (عمرو) وقع عقيب ضرب (زيد)، ولم يتطاول المدة بينهما "[٢]، وقال في الجمل:" والفاء للتعقيب والترتيب، نحو: ضربت زيداً فعمراً " [٣].

٧- **مسألة: (إعراب المخصوص بالمدح والذم).**

ذكر العلوي [٤] أن القول المختار عند ابن الحاجب هو: أن يكون المخصوص بالمدح والذم مبتدأ، وما قبله من (نعم) وفاعلها خبر عنه.

وهذا خلاف الموجود في إيضاح ابن الحاجب، فقال في شرحه لقول الزمخشري: "وفيارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان... والثاني: أن يكون خبرمبتدأ محذوف "[٥].

".... وهذا الثاني أولى من وجهين: لفظاً ومعنى ...."[٦].

٨- **مسألة: (تقديم خبر ليس عليها).**

نص الجرجاني [٧]، والعلوي [٨]، أن سيبويه ليس له نص صريح في تقديم خبر ليس عليها. إلاّ أن السيرافي قال في شرحه لقول سيبويه في باب ما ينتصب في الأول.

---

(١) انظر : المنهاج ١/ ٢٣٢.
(٢) المقتصد ٢/ ٩٤١.
(٣) الجمل لعبد القاهر ص ٦٤.
(٤) انظر : المنهاج ١/ ٤٢١، ٤٢٢.
(٥) المفصل ص ٢٣٥.
(٦) الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٩٤، ٩٥.
(٧) انظر : المقتصد ٢/ ٤٠٩.
(٨) انظر : المنهاج ١/ ٣١١.

قال سيبويه: " ومثل ذلك (أعبد الله كنت مثله)؛ لأن (كنت) فعل، (والمثل) مضاف إليه، وهو منصوب، ومثله: (أزيداً لست مثله)؛ لأنه فعل فصار بمنزلة: (أزيداً لقيت أخاه) وهو قول الخليل "(١).

قال: " وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز: (قائماً ليس زيد)، فيقدم خبر ليس عليها... " (٢).

ويدل على ذلك أن ابن مالك اضطرب في النقل عن الزجاج، فقد نقل عنه في شرح الكافية الشافية(٣)موافقته للمازني، ونقل عنه أيضاً في شرح التسهيل (٤)أنه ردّ قول المازني لمخالفته لكلام العرب.

٩- مسألة: (تاء " يا أبت ويا أُمَّت " بين التأنيث والتعويض)

جعل العلوي (٥)(التاء) في (يا أبت) – على مذهب البصريين – ليست للتأنيث، وصوابه أنها للتأنيث لكنها عوض من ياء الإضافة،كما ذكر سيبويه(٦).

١٠- مسألة: (ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية).

ذكر العلوي(٧) أن الخوارزمي، وابن الحاجب لم يصرحا باسمية ضمير الفصل ولا بحرفيته وفيه نظر ظاهر، فقد ثبت عن الخوارزمي القول بحرفية ضمير الفصل ومن ذلك قوله:" ومن نصبه فقد أخرج هذا الضمير عن أصله،وجعله حرفاً مؤذناً بأن ما بعده خبر لا صفة " (٨).

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٠٢.
(٢) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٦٥.
(٣) انظر : الكافية الشافية ٢/ ١٥.
(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٦، ٢٥٧.
(٥) انظر : المنهاج ١/ ٥٦٤.
(٦) الكتاب ٢/ ٢١٠، ٢١١.
(٧) انظر : المنهاج ١/ ٥١١، ٥١٢.
(٨) انظر : التخمير ٢/ ١٦٥.

وأما ابن الحاجب فصرح باسمية هذا الضمير حيث قال: " وأنت تقول: (كان زيد هو المنطلق)، ولا يستقيم أن يكون حرفاً؛ لأن الحروف تلزم طريقة واحدة ..."[١].

١١- مسألة: (المفعول معه بين القياس والسماع).

ذكر العلوي [٢]أن الفارسي صرّح عن الأخفش أن المفعول معه مقيس كسائر المفاعيل المنصوبة، وما ذكره الفارسي في الإيضاح يخالف ذلك حيث قال:

" قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه، وقوى هذا القول الثاني "[٣].

وقال ابن مالك: " ... قال أبو علي: وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع "[٤] .

١٢- مسألة (إثبات حرف العلة عند الجازم).

ذكر العلوي [٥]أن اللغة الفصحى هي حذف حروف العلة من الفعل المعتل الآخر عند دخول الجازم عليه، وأن إثبات حرف العلة عند الجازم لغة لبعض العرب لكنها قليلة، وهذا أولى فقد نص على ذلك سيبويه [٦]، والفراء [٧] والزجاجي [٨].

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٤٨.
(٢) انظر : المنهاج ٢/ ٣٦٥.
(٣) انظر : الإيضاح ص ٢١٧، والمقتصد ١/ ٦٦٣.
(٤) انظر : الكافية الشافية ١/ ٣١٤.
(٥) انظر : المنهاج ١/ ١٨٤، ١٨٥.
(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٣١٥، ٣١٦.
(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ١٦١، ١٦٢.
(٨) انظر : الجمل صـ ٤٠٦.

١٣- بعد أن اعترض العلوي [١]على ابن بابشاذفي زعمه أن الجازم حذف حرف العلة،وأن حروف العلة الموجودة ناشئة عن إشباع الحركة قبلها، ووصفه بالفساد، عاد ووافقهفي الجزء الثاني من كتابه (المنهاج) حيث قال:" وإثباتها – الألف – في حال الجزم له محملان ... وأما ثانياً: فعلى أن هذه الألف إنما هي إشباع حدث عن الحركة ..... "[٢].

١٤- **مسألة: (العامل في المبتدأ والخبر).**

نسب العلوي [٣]للخليل القول بأن الابتداء يعمل في المبتدأ، وهما جميعاً يعملان في الخبر، ولم أعثر على من نسب هذا القول للخليل، ولعله أراد المبرد، فهذا رأيه المشهور عنه كما في المقتضب[٤].

حيث قال:" فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر " [٥]

وقال في موضع آخر: "... ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ "[٦].

١٥- **مسألة: (العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر).**

ذكر ابن الحاجب [٧] والعلوي [٨]أن المبرد ذهب مذهب الكسائي، قال العلوي:

" وإلى ما قاله الكسائي ذهب المبرد من البصريين ".

---

(١) انظر : المنهاج ١/ ١٨٤، ١٨٥.
(٢) المنهاج ٢/ ٤٣٨.
(٣) انظر : المنهاج ١/ ٢٩٣، ٢٩٤.
(٤) انظر : المقتضب ٤/ ١٢، ١٢٦.
(٥) المقتضب ٤/ ١٢٦.
(٦) المقتضب ٢/ ٤٨.
(٧) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٧٤.
(٨) انظر : المنهاج ١/ ٣٢٩.

إلاّ أن ظاهر كلام المبرد [١] أنه يوافق البصريين في أنه لا يجوز العطف على محل (إنّ) قبل تمام الخبر.

١٦- مسألة: (هل تكون الصفة جارية مجرى العطف في الحمل على محل اسم (إنّ)؟

ذكر العلوي [٢]أنه يجوزالحمل على المحل في العطف لما كان وارداً عن العرب، فأما الصفة فإنها غير واردة، لذا بقيت على الأصل في المنع

وهذا يناقض ما ذكره الفراء في معانيه عند حديثه عن قول الله تعالى: ﴿قُل إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلامُ الغُيُوبِ﴾[٣]. حيث قال: "قوله: «عَلامُ الغُيُوبِ» رفعت (علام) وهو الوجه؛ لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في (إنّ)، يقولون: (إنّ أخاك قائم الظريفُ) ولو نصب كان وجهاً ..."[٤].

فهذا النص يبين أن الصفة إذا جاءت بعد الخبر رفعتها العرب على محل (إنّ) خلافاً للعلوي.

١٧- مسألة :(الجزم في جواب النهي).

اعترض العلوي على شيخه الزجاجي في إطلاقه الجزم في جواب النهي بغير الفاء ضمن بقية الأجوبة، واحتج عليه بأنه من البصريين ورأيه كرأيهم، وأن هذا الاعتراض كان يسد لو كان مذهباً له، أما ورأيه كرأي البصريين أصحابه فالإطلاق مع هذا يكون أقبح وأدخل في الإنكار[٥].

وفي هذا الاعتراض نظر، فظاهر كلام الزجاجي يدل على أنه وافق رأي الكسائي والكوفيين في الجزم في جواب النهي، ويشهد لذلك مع إطلاقه المثال

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ١١١، ١١٢.
(٢) انظر : المنهاج ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.
(٣) سورة سبأ الآية ٤٦.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٤.
(٥) انظر : المنهاج ١/ ٦٧٣.

الذي أتى به، وهو قوله:(لا تقصد زيداً تندم) [١]؛ لأنه لم يرد: إلا تقصد زيداً تندم، وإنما أراد: إن تقصدْ تندم) [٢].

١٨- مسألة :(عامل النصب في المفعول له).

نص العلوي [٣]على أن الخوارزمي ناصر البصريين في أن المفعول له منتصب على المفعولية من أجله، إلا أن كلام الخوارزمي[٤] يخالف ذلك فقد وافق الكوفيين وجعل إدخالهم المفعول له في باب المصدر دون إفراده بباب مستقل هو القياس.

حيث قال: " فإن سألت: أليس من شأن هذا المنصوب أن يُعَدَّ في باب المصدر؟ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربته تأديباً له، فمعناه: ضربته ضرباً واقعاً بسوط، ثم كان ذلك معدوداً في باب المصدر، فكذلك يجب أن يكون هذا معدوداً فيه؟ أجبت: بل هذا هو القياس، والبصريون هم الذين يترجمون هذا الباب، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلوه نوعاً من أنواع المصدر"[٥].

(١) انظر : الجمل ص ٢١٠.
(٢) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٦١.
(٣) انظر : المنهاج ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨.
(٤) انظر : التخمير ١/ ٤١٨.
(٥) التخمير ٤١٨/١.

المبحث الثالث

موقفه من المذاهب النحوية

أولا: موقفه من البصريين:

صرح العلوي بموافقته للبصريين في كثير من المسائل التي اختارها؛ وذلك لأنهم كانوا يعتمدون في تدوين قواعدهم على سلامة من أخذوا من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة، وصونهم من تسرب اللحن إليهم، فلم يأخذوا إلاّ عن سكان البوادي مع توافر الثقة برواية ما سمعوه عنهم، وكذلك الكثرة الفياضة في هذا المسموع، فكان يقول في بعض المواضع: ".. والمختار ما عوّل عليه البصريون؛ لأنه هو الأكثر .."[(١)] وأيضاً: ".. والمختار عندنا ما قاله البصريون؛ لجريه على الأكثر والقياس المطرد .."[(٢)].

هذا، وقد تعددت الطرق التي اتبعها العلوي في اختياره للمذهب البصري، ومن ذلك:

أ – كان يذكر مذهب جماهير البصريين عامة ولا يخص أحداً منهم بعينه، ومن ذلك:

١ – قال في مسألة: (المنادى المفرد بين الإعراب والبناء):

"... ثم اختلف فيه النحاة، فالذي عليه جماهير البصريين[(٣)] أنه مبني على الضم؛ لأنه واقع موقع المضمر ... ثم قال: والمختار ما عوّل عليه البصريون؛ لأن المنادى كما ذكرنا مفعولٌ في المعنى... " [(٤)].

---

(١) المنهاج ١/ ٤٢٨.
(٢) المنهاج ٢/ ٩، ١٠.
(٣) انظر رأيهم في: الإنصاف ١/ ٣٢٣، والتبيين ص ٤٣٨.
(٤) المنهاج ١/ ٥٣١، ٥٣٢.

٢- قال في مسألة: (كلا وكلتا بين الإفراد والتثنية):

"واختلف النحاة في حالهما: فالذي ذهب إليه جماهير البصريين[١] أنهما مفردان من جهة اللفظ، وفيهما تثنية معنوية ... ثم قال: " والمختار ما قاله البصريون " [٢].

ب- كان يذكر مذهب البصريين مع ذكر أئمتهم كالخليل وسيبويه، ومن ذلك ما يلي:

١- قال في مسألة: (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية).

"...ثم اختلف النحاة في الناصب للفعل – بعد فاء السببية – فالذي عليه جماهير البصريين[٣]كالخليل، وسيبويه[٤]، وغيرهما: أن الناصب له إنما هو (أن)، والفاء قائمة مقامها ..."[٥].

٢- قال في مسألة: (واو العطف بين مطلق الجمع والترتيب).

" ... الواو، وهي موضوعة للجمع المطلق من غير ترتيب، وهذا مذهب سيبويه[٦]، والجماهير من البصريين [٧] ... ثم قال: " ... والمختار ما قاله سيبويه ... " [٨].

---

(١) انظر رأيهم في: الإنصاف ٢/ ٤٣٩، واللباب ١/ ٣٩٨، وتوجيه اللمع ص٢٧١.
(٢) المنهاج ٢/ ١٧٣.
(٣) انظر رأيهم في: إصلاح الخلل ص٤٩، والإنصاف ٢/ ٥٥٧، والرصف ص٣٨٠.
(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٢٨.
(٥) المنهاج ١/ ٦١٢، ٦١٣.
(٦) انظر : الكتاب ١/ ٤٣٧، ٤٣٨.
(٧) انظر : اللباب ١/ ٤١٧.
(٨) المنهاج ١/ ٢٣٢.

ج- كان يذكر مذهبهم وينص على بعض من اختار رأيهم من المتأخرين ومن ذلك:

١- قال في مسألة: (فعل الأمر بين الإعراب والبناء).

"... فالذي ذهب إليه الجماهير من البصريين كالخليل، وسيبويه [١]، واختاره الزمخشري[٢]، وابن الحاجب[٣]، والخوارزمي[٤] أنه مبني على الوقف ...ثم قال: " ... والمختار ما قاله البصريون ..." [٥] .

٢- قال في مسألة: (عامل النصب في الاسم المشغول عنه).

"... فالذي عليه جماهير المحققين من أهل البصرة [٦] كالخليل، وسيبويه [٧]، واختاره الزمخشري [٨]، والموصلي [٩]، وابن الحاجب [١٠] من المتأخرين أنه منصوب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر ... ثم ذكر رأي الخوارزمي[١١] وأهل الكوفة [١٢]، ثم قال: " والمختار هو الأول ... "[١٣].

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٧.
(٢) انظر : المفصل ص٢٢١.
(٣) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٥.
(٤) انظر : التخمير ٣/ ٢٦٠، ٢٦١.
(٥) المنهاج ١/ ٦٦٦.
(٦) انظر رأيهم في: شرح السيرافي ٣/ ١٠٢، والإنصاف ١/ ٨٢، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٣٩.
(٧) انظر : الكتاب ١/ ٨١.
(٨) انظر : المفصل ص٤٤.
(٩) انظر : الغرة المخفية ١/ ٤١١.
(١٠) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٧٦.
(١١) انظر : التخمير ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١.
(١٢) انظر رأيهم في: الإنصاف ١/ ٨٢، والتبيين ص٦٦، والتخمير ١/ ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٢٣.
(١٣) المنهاج ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

د- **كان ينص على إجماع أهل البصرة، ومن ذلك قوله في مسألة:** (أولى العاملين بالعمل في باب التنازع).

"... فأجمع البصريون على أنّ إعمال الثاني هو الأقوى ... ثم يقول: " ... فهذه عيون كلام الفريقين في الاحتجاج، والمختار ما عوّل عليه البصريون[١]؛ لأنه هو الأكثر وعليه التنزيل كما حكيناه " [٢].

هـ - **كان يقول: ذهب الجماهير من النحاة، ويقصد بهم البصريين.**

ومن ذلك قوله في مسألة: (اسم لا المفرد النكرة بين الإعراب والبناء).

"... وإنما بنى اسمها معها؛ لأنه متضمن لحرف الاستغراق، وهو (من)، فلهذا بُني معها، وهذا تحقيق مذهب الجماهير من النحاة كالخليل[٣]، وسيبويه[٤].

واختاره الزمخشري [٥] ونصره ابن الحاجب[٦]،والخوارزمي[٧] ...ثم قال: "... والمختار ما قاله البصريون " [٨].

و- **كان يذكر رأيهم - في بعض الأحيان - دون أن ينسبه إليهم:**

ومن ذلك قوله في مسألة: (ندبة النكرة غير المقصودة).

"... فأما النكرة فلا تجوز ندبتها، فلا يقال: (وارجلاه، واغلاماه) في

---

(١) انظر رأيهم في: المقتضب ٤/ ٧٢، والمفصل ص١٩، والإنصاف ١/ ٨٣، وترشيح العلل ص٩١، والتخمير ١/ ٢٣٨، والنهاية لابن الخباز ٣/ ٨٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٣.

(٢) انظر : المنهاج ١/ ٤٣٥.

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٨٨.

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٧٤، ٢٨٣.

(٥) انظر : المفصل ص٦٥.

(٦) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٤٨.

(٧) انظر : التخمير ١/ ٤٩٥، ٤٩٨.

(٨) المنهاج ١/ ٧٠١، ٧٠٢.

مثل: (يا رجلاً، ويا غلاما) ... وحكى الكسائي والفراء[١]: جواز ندبة النكرة، فجوّزوا: (واغلاماه، واراكباه)، في قولنا: (يا غلاماً، ويا راكباً)، وزعموا أنه بمنزلة المشار إليه، وهذا فاسد ... " [٢].

فقد اعترض العلوي على قول الكسائي والفراء، واختار عدم جواز ندبة النكرة غير المقصودة، وهذا قول البصريين كما نسبه ابن الأنباري[٣]، والرضي[٤]، والزبيدي[٥]، وخالد الأزهري[٦].

هذا، وإن كان العلوي–رحمه الله –اختار مذهب البصريين، وأيدهم في كثير من المسائل إلاّ أنه خالفهم في بعضها من ذلك ما يلي:

أ– كان يخالف مذهب البصريين، ويختار مذهب أحدهم، ومن ذلك:

أنه خالف البصريين، واختار مذهب السيرافي، وذلك في مسألة: (مذ ومنذ) إذا كانا مرفوعين بالابتداء فهل لهذه الجملة موضع من الإعراب أو لا؟ حيث قال: "... فالذي ذهب إليه علماء البصريين[٧]: أنه لا موضع لهذه الجملة من الإعراب ... وذهب أبو سعيد السيرافي[٨] إلى أن لها موضعاً من الإعراب، وأنها تكون منصوبة على الحال ... وهذا هو الصحيح " [٩].

---

(١) لم أجد من خص نسبة جواز النكرة للكسائي والفراء، وإنما المشهور نسبته للكوفيين ولعله خصهما؛ لأنهما شيخا الكوفيين، انظر: الإنصاف ٣٦٢/١، وتوجيه اللمع ص٣٤٥، والارتشاف ٢٢٢٢/٥.

(٢) المنهاج ١/ ٥٩١.

(٣) انظر : الإنصاف ١/ ٣٦٢.

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٢٢.

(٥) انظر : ائتلاف النصرة ص ٤٩.

(٦) انظر : التصريح ٢/ ٢٤٧.

(٧) انظر رأيهم في: المقتصد ٢/ ٨٦٠، واللباب ١/ ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢١٧.

(٨) انظر: المصادر السابقة نفسها.

(٩) المنهاج ١/ ٥٠١.

ب- كان يذكر مذهبهم، ثم يذكر مذهب الكسائي والفراء وينص على أنه هو المختار:

١- قال في مسألة: (حقيقة "أنت " وأخواته).

".. والذي عليه الجماهير من البصريين [١] كالخليل، وسيبويه [٢] .. أن الاسم من هذه الضمائر إنما هو الألف والنون، وما عداهما أحرف لاحقة للدلالة على التثنية والجمع .. وذهب الكسائي[٣] والفراء[٤] وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أن هذه الضمائر بكمالها أسماء .. وهذا هو المختار عندنا .."[٥].

٢- قال في مسألة: (أصل الحركة في همزة الوصل).

".. فالذي استقر عليه رأي الجماهير من البصريين[٦]: أنها اجتلبت في الأصل متحركة .. وذهب الكسائي والفراء[٧] إلى أنها اجتلبت ساكنة ثم حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على أصل التقائهما، وهذا هو المختار .."[٨].

ثانيا: موقفه من الكوفيين:

إن كان العلوي صرح بمخالفته لمذهب الكوفيين في كثير من المواضع إلاّ إنه وافقهم واختار رأيهم في بعض المواضع، وهذا إن دلّ فإنما يدل على قوة شخصيته، فهو يختار ما يقوى عنده، ويوافق قواعده ومنهجه دون النظر

---

(١) انظر : الجنى الداني ص٥٨.
(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٤٥.
(٣) لم أجد في مراجعي من نص على نسبته للكسائي.
(٤) انظر رأي الفراء في: شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٦٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٤١٨.
(٥) المنهاج ١/ ٤٤٨، ٤٤٩.
(٦) انظر رأيهم في: أسرار العربية ص٤٠٢، والإنصاف ٢/ ٧٣٧.
(٧) انظر : الإنصاف ٢/ ٧٣٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦١.
(٨) المنهاج ٢/ ١٦٠، ١٦١.

إلى القائل به، أو التحيز إلى طائفة بعينها.

ومن موافقته للكوفيين ما يلي:

١- **كان يذكر مذهب أهل الكوفة عامة، ولا يخص أحدًا منهم بعينه،** ومن ذلك قوله في مسألة: (تقديم خبر (ليس) عليها).

"... وثالثها: ما لا يتصرف منها، نحو: (ليس)، ومنع أهل الكوفة[١] من تقديم خبرها عليها، وهو مذهب المبرد [٢]، وابن الأنباري [٣] من أهل البصرة، وذهب سائر البصريين إلى جواز ذلك فيها ... ثم قال: "... وما قاله أهل الكوفة هو الحق ... " [٤].

٢- **كان يختار رأي بعض الكوفيين،** ومن ذلك قوله في مسألة:(حقيقة "إياك" وأخواتها):

"... الخلاف الأول في (إيا) وفيها مذاهب... وسادسها: أن (إياك) بكماله اسم مضمر، وهذا شيء حكاه ابن الأنباري[٥]، وابن بشاذ[٦] عن أقوام من الكوفيين، وهذا هو المختار عندنا " [٧].

٣- **كان ينص على اختياره مذهب الكسائي والفراء شيخي الكوفيين،** ومن ذلك ما يلي:

أ- قال في مسألة: (أصل الحركة في همزة الوصل).

".. فالذي استقر عليه رأي الجماهير من البصريين[٨]: أنها اجتلبت في

---

(١) انظر رأيهم في: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/١.

(٢) انظر : المقتضب ٤/ ١٩٠.

(٣) انظر : الإنصاف ١٦٣/١، وأسرار العربية ص١٤٠.

(٤) انظر : المنهاج ١/ ٣١١.

(٥) انظر : الإنصاف ٢/ ٦٩٥.

(٦) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١ – ١٥٥.

(٧) انظر : المنهاج ١/ ٤٤٧، ٤٤٨.

(٨) انظر رأيهم في: أسرار العربية ص٤٠٢، والإنصاف ٢/ ٧٣٧.

الأصل متحركة .. وذهب الكسائي والفراء[١] إلى أنها اجتلبت ساكنة ثم حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على أصل التقائهما، وهذا هو المختار .."[٢].

ب- قال في مسألة: (ترخيم المضاف).

".. فالذي ذهب إليه جماهير البصريين[٣] كالخليل، وسيبويه[٤]، والمبرد[٥] .. أنه لا يجوز ترخيم المضاف إليه .. وذهب الكسائي[٦] والفراء[٧] وغيرهما من نحاة الكوفة إلى جواز ذلك، وهذا هو المختار .." [٨].

٤- كان في بعض الأحيان يختار مذهب الكسائي دون الفراء، ومن ذلك قوله في مسألة: (العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر).

"... وذهب الكسائي[٩] إلى جواز العطف على محلها قبل تمام الخبر، فتقول على هذا: (إنّ زيداً وعمرو قائمان) وأهل البصرة[١٠] يمنعون هذه الصورة ...أما الفراء[١١] فإنما يجوز العطف على محلها قبل تمام الخبر إذا كان اسمها مبنياً ... والمختار عندنا جواز العطف على محلها مطلقاً في المعرب والمبنى ... " [١٢].

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/ ٧٣٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦١.
(٢) انظر : المنهاج ٢/ ١٦٠، ١٦١.
(٣) انظر : الهمع ٢/ ٧٨، والخزانة ٢/ ٣٢٩.
(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٠، ٢٧١.
(٥) انظر : المقتضب ٤/ ٢٦٠.
(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠٠.
(٧) انظر السابق نفسه.
(٨) انظر : المنهاج ١/ ٥٧٤، ٥٧٥.
(٩) انظر رأي الكسائي في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، والأصول ١/ ٢٥٧.
(١٠) انظر رأي البصريين في أسرار العربية ص١٥٢، والإنصاف ١/ ١٨٦.
(١١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١.
(١٢) المنهاج ١/ ٣٢٩.

٥- كان في بعض الأحيان يعترض عليهم دون أن يصرح باسمهم، ومن ذلك قوله في مسألة: (القول في تقديم الفاعل على فعله).

"... واعلم أن رتبة الفاعل بعد الفعل، ولا يجوز تقديمه عليه ... وزعم بعض النحاة [١]: أنه يجوز تقديم الفاعل على فعله، وهو فاسد ..." [٢].

وبالبحث تبين أن القائلين بجواز تقديم الفاعل على فعله هم الكوفيون.

(١) نسبه ابن الخباز في توجيه اللمع (١٢١) وأبو حيان في الارتشاف (٣/ ١٣٢٠للكوفيين. ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل (١/ ١٦٠)، وابن مالك في شرح التسهيل (٢/٤٠) لبعض الكوفيين..

(٢) المنهاج ١/ ٢٠٣.

الفصل الثاني

حول محقق المنهاج وناسخه

المبحث الأول: ناسخ المنهاج:

ونذكر فيه بعض الأخطاء التي وقع فيها ناسخ المخطوط وهي كما يلي:

١- مسألة: (عامل الجزم في الشرط وجوابه).

ذكر العلوي [١]أن النحويين اختلفوا في العامل في الشرط والجزاء على حد اختلافهم في المبتدأ والخبر، وذلك على خمسة مذاهب، إلاّ أن الرأي الثاني والثالث مضمونهما واحد، ولعل ذلك من خطأ الناسخ، ويدل على صحة ذلك أن الرأي الذي اختاره العلوي لم يذكر ضمن المذاهب الخمسة مع أنه جعله من بينهم، حيث قال:" والحق من هذه الأقوال كلها: أن حرف الشرط عامل في الجزأين جميعاً.... "[٢].

ولم يتنبه المحقق الدكتور عبد الله ناجي لذلك، لكنه ذكر أن الشارح ترك مذهباً سادساً لم يذكره[٣].

٢- مسألة:(إذا كان مذ ومنذ مرفوعين بالابتداء فهل لهذه الجملة موضع من الإعراب أولا)؟.

نسب العلوي [٤]القول بأن هذه الجملة لها موضع من الإعراب لأبي سعيد الأخفش، ونسب هذا الرأي في كتب النحو لأبي سعيد السيرافي [٥].

حيث قال:" وذهب أبو سعيد الأخفش [٦] إلى أن لها موضعاً من الإعراب، وأنها تكون منصوبة على الحال، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير فيه:

---

(١) انظر : المنهاج ١/ ٦٨٧.
(٢) المنهاج ١/ ٦٨٧.
(٣) المنهاج ١/ ٦٨٧ حاشية رقم (٢).
(٤) انظر: المنهاج ١/ ٥٠١.
(٥) انظر: المقتصد ٢/ ٨٦٠، واللباب ١/ ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢١٧.
(٦) انظر: رأي السيرافي في٢/٨٦٠، اللباب ١/ ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٢١٧.

ما رأيته متقدماً".

والعذر للعلوي، فربما كان ذلك من خطأ النّاسخ، ويشهد لذلك أنه قال: (وذهب أبوسعيد)، ولو أراد الأخفش لقال: (وذهب أبو الحسن).

المبحث الثاني

محقق المنهاج

ونذكر فيه بعض المآخذ التي وقع فيها محقق المنهاج (د. هادي عبد الله ناجي) ومنها:

١- مسألة: (حكم الاسم غير المنصرف إذا دخله اللام أو الإضافة).

نص العلوي [١]على أن كلام الزمخشري في الاسم غير المنصرف إذا دخله الألف واللام أو الإضافة يحتمل أن يكون منصرفاً أو غير منصرف. إلاّ أن محقق المنهاج د/ هادي عبد الله ناجي[٢] ذكر أن الزمخشري لم يشر إلى ذلك في مفصله، وإذا ما رجعنا إلى (المفصل) نجد الزمخشري يشير إلى ذلك عند حديثه عن أصناف الاسم المعرب [٣].

حيث قال: " فصل: والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كـ (زيد، ورجل)، ويسمى المنصرف، ونوع يُختزَل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر (كأحمد، ومروان)، إلاّ إذا أضيف أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف... " [٤].

٢- مسألة: (عامل الرفع في خبر إنّ).

نص أيضًا[٥]على أن الكوفيين ذهبوا إلى أن خبر (إنّ) مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها، ولا تأثير لها في رفعه بحال. وقد جانبه الصواب، حيث نص الفراء على ذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُواْ وَالذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ﴾ [٦].

---

(١) انظر : المنهاج ٢/ ٣٢.
(٢) انظر : المنهاج ٢/ ٣٢، حاشية رقم (٦).
(٣) انظر : المفصل ص ١٦.
(٤) المفصل ص ١٦.
(٥) انظر : المنهاج ١/ ٣٢٢.
(٦) سورة المائدة ٦٩.

"فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً –وضعفه أن يقع على الاسم ولا يقع على خبره – جاز رفع (الصابئين) ..." [(١)].

٣- **مسألة: (العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر).**

أخطأ محقق المنهاج [(٢)] في نسبته للكسائي جواز العطف على محل (إنّ) إذا كان اسمها مبنياً. والصواب أن هذا قول الفراء [(٣)]، وأن الكسائي أجاز ذلك مطلقاً[(٤)]...

٤- ينتهي مخطوط السفر الثاني من (المنهاج) بورقة رقم ٦٣، ويبدأ السفر الثاني منه بورقة رقم ٦٤، وهي ديباجة السفر الثاني، مكتوب عليها العنوان، واسم المؤلف، وتاريخ نسخ الكتاب، إلاّ أن محقق الكتاب د/ هادي عبد الله ناجي، بعد أن انتهى من السفر الأول من الكتاب وأشار إلى ذلك في الحاشية رقم ١ الجزء الأول ص١/ ٦٩٧.

ذكر بعد ذلك مباشرة (باب النفي بـ " لا ") الذي يحمل في المخطوط ورقة رقم ٧٨ وذلك في (١/ ٦٩٨) من المطبوع، وبعد الانتهاء منه ذكر بعده مباشرة بعض ما يتعلق بالممنوع من الصرف، والذي يحمل في المخطوط ورقة رقم ٧٠ وفي المطبوع (١/ ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣) وهذه

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ٣١١.

(٢) انظر : المنهاج ١/ ٣٢٩. ففي المطبوع (٣٢٩/١) الكسائي بدلا من الفراء والصواب أنه للفراء كما في المخطوط.

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ٣١١.

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، والأصول ١/ ٢٥٧، وأسرار العربية ص ١٥٢، واللباب ١/ ٢١٢.
قال الرضي: " والظاهر أن هذا مذهب الفراء، والإطلاق مذهب الكسائي، كما هو مذكور في كتب النحو ". شرح الرضي ٤/ ٣٥٦.

الصفحات مكررة في الجزء الثاني من المطبوع بأرقام (٣٢، ٣٣، ٣٤).

والصواب حذف (باب النفي بـ" لا ") من الجزء الأول من الكتاب (١/ ٦٩٨)، وتركه كما هو في الجزء الثاني ليطابق المخطوط، ومجانبة التكرار، وحذف الصفحات الموجودة بعد باب النفي بـ "لا" في الجزء الأول، وتركها كما هي في الجزء الثاني من المطبوع ليوافق المخطوط.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.وبعد ،،

فالناظر المدقق في سيرة العلوي يجده أنه ولد لأبوين يعتنقان المذهب الزيدي إلا أنه لم يكن متعصبا لمذهبه، بل كان عادلا يميل للإنصاف مع طهارة اللسان وسلامة الصدر، ويشهد له كتابه (أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة).

وقد ظهرت شخصية العلوي واضحة مستقلة يختار ما يترجح عنده بالدليل والبرهان دون النظر إلى طائفة بعينها، ومن ذلك أنه اختار في بعض المواضع رأي الكوفيين، ووفق بين بعض الآراء، وفي بعض الأحيان كان يذكر أن لكل مذهب وجهة من الصحة معتمدا على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأشعار، مع اهتمامه البالغ بالشاهد الشعري فكان ينسبه لصاحبه، ويبين مفرداته اللغوية، وتوجيهاته النحوية.

ومع ميله للمذهب البصري إلا أنه كان – غالبا – لا يفصل بين المصطلحات البصرية والكوفية، ويقول: "وهما شيء واحد والأمر قريب؛ لأنه كلام في عبارة والمعنى متفق عليه"(١). وفي بعض الأحيان كان يرى أن لكل مذهب من المذاهب وجهة من الصحة فيقبلهم جميعا.

اهتم بالحدود فكان يبدأ الباب بشرحه لغة واصطلاحا، وأيضا اهتم بالأصول والعلل النحوية، واستند عليها في محاوراته ومناقشاته وترجيحاته.

حافظ على ترتيب الجمل فشرحها كما وضعها الزجاجي، ولم يخرج عن ذلك إلا في القليل النادر.

وبينت أيضا أن العلوي لم يوفق في نسبة بعض الآراء لأصحابها، أو نسبها إليهم وفي كتبهم ما يخالف ذلك، وأشرت إلى بعض الأخطاء التي وقع

---

(١) انظر : المنهاج ٣٣٩/١.

فيها ناسخ المخطوط، وأيضا بعض المآخذ على محقق المنهاج الدكتور هادي عبدالله ناجي . حفظه الله ..

واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي – تحقيق د/ طارق الجنابي – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د/ رجب عثمان محمد – وراجعه د/ رمضان عبد التواب. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- اختيارات شهاب الدين الخوي واستدراكاته من خلال شرحه لفصول ابن معط، رسالة ماجستير، إعداد الباحث / عبد الملك أحمد شتيوي ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م– كلية اللغة العربية بالمنصور.
- أسرار العربية تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ت٥٧٧هـ عني بتحقيقه أ.د/ محمد بهجة البيطار – مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي ت٥٢١هـ – تحقيق وتعليق د/ حمزة عبد الله النشرتي. ط١– ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. دار المريخ– الرياض.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
- الأنساب، للسمعاني، وضع حواشيه محمد عبد القادر عطا. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ) المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق أ.د/ إبراهيم محمد عبد الله. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق – ط١– ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٥م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي ربيع القرشي الأشبيلي السبتي ت٦٨٨هـ تحقيق ودراسة أ.د/ عياد بن عبد الثبيتي.دار الغرب الإسلامي، ط١- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان ١٤٢٠هـ – الرياض. ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن للحسين بن عبد الله الأهدل اليمني. تحقيق د/ عبد الله محمد الحبشي. المجمع الثقافي – أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) – تأليف صدر الأفضل الخوارزمي ت٦١٧هـ. تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط١ – ١٩٩٠م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت٦١٧هـ إعداد د/ عادل محسن سالم العميري – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م – ط١.
- توجيه اللمع لابن الخباز الموصلي ت٦٣٩هـ، شرح كتاب اللمع لابن جني دراسة وتحقيق أ.د/ فايز زكي محمد دياب– دار السلام للطباعة والنشر القاهرة ط١/ ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- الجمل في النحو،للزجاجيّ المتوفى (٣٤٠هـ) حققه وقدم له د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة. ط٥ – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م
- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري د/ محمد فاضل صالحالسامرائي،دار عمار للنشر والتوزيع،عمان، ط١/ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د/ أحمد فريد أحمد – طبعة المكتبة التوفيقية – القاهرة، وتحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط٢ / ١٤١٣هـ.

- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي ت٥٢١هـ تحقيق د/ مصطفى إمام مطبعة الدار المصرية. ط١- ١٩٧٩م.
- رصف المباني،للمالقي ت٧٠٢هـ، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د/ أحمد فريد أحمد – طبعة المكتبة التوفيقية – القاهرة، وتحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط٢ / ١٤١٣هـ.
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق أ.د/ محمد علي فاخر، وآخرين، دار السلام ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- شرح الجمل في النحو لابن بابشاذ تحقيق د/ مصطفى إمام، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. طبعة جديدة مصححة.
- شرح ألفية ابن معط تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي – مكتبة الخريجي – الرياض – ط١/ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت٦٧٢هـ تحقيق علي محمد معوض – عادل أحمد عبدالموجود–دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١/١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش النحوي ت٦٤٣هـ تحقيق وضبط وإخراج. د/أحمد السيد سيد أحمد. وراجعه ووضع فهارسه أ.د/ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني. المكتبة التوفيقية – بدون.
- شرح المقدمة المُحسبة في النحو الموسوم بـ: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هيطل اليمني (ت ٨١٢هـ)، دراسة وتحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، الناشر: دار عمار، الطبعة

الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- شرح جمل الزجاجيّ لابن خروف (ت٦٠٩هـ) تحقيق ودراسة د/ سلوى محمد عمر عرب. ط١/ ١٤١٩هـ – جامعة أم القرى.
- شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق وتعليق د/ علي الشوملي طبعة دار الكندي للنشر والتوزيع دار الأمل بدون تاريخ.
- شرح كتاب سيبويه أبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـج ١حققه وعلق عليه جـ٢ أ.د/ رمضان عبد التواب. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ت٣٦٨هـ ج١، حققه وقدم له وعلق عليه أ.د/ محمد هاشم عبد الدايم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ج٣ تحقيق د/ فهمي أبوالفضل، مراجعة أ.د/رمضان عبد التواب، أ.د/ محمود علي مكي ط١– ١٤٢١هـ٢٠٠١م. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- المرتجل لابن الخشاب(ت٥٦٧هـ) تحقيق ودراسة د/علي حيدر– دمشق ١٣٩٢هـ /١٩٧٣م.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن د.محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ت٢٠٧هـ، تحقيق د/ أحمد يوسف نجاتي – د/ محمد علي النجار – ط٣– ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي – عالم الكتب.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام ت٧٦١هـ، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، المكتبة العصرية ط١– ٢٠٠٦– ١٤٢٧هـ.

- المقتصد لشرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٩٨.
- المقتصد لشرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب،للمبرد ت٢٨٦هـ – تحقيق أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م – المجلس الأعلى للشئون المالية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المنجد في الأعلام دار المشرق بيروت، ط٢٩ مجدّدة.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ للإمام يحيى بن حمزة العلوي دراسة وتحقيق د/ هادي عبد الله ناجي – إشراف د/ حاتم صالح الضامن مكتبة الرشد – الرياض ط١ – ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي. تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام.
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٥٥م.
- همع الهوامع، للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – القاهرة – بدون.

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥٦٩
التمهيد..... ٥٧١
العلوي اسمه ونسبه ٥٧١
لقبه وكنيته..... ..... ٥٧٢
مولده ٥٧٢
مذهبه الديني..... ٥٧٢
وفاته..... ٥٧٣
الفصل الأول: دراسة تحليلية للمنهاج في شرح جمل الزجاجي
المبحث الأول: الدراسة العامة ٥٧٥
المبحث الثاني: العلوي وكتابه المنهاج..... ٥٧٩
المبحث الثالث: موقفه من المذاهب النحوية ٥٨٧
أولا: موقفه من البصريين..... ٥٨٧
ثانيا: موقفه من الكوفيين ٥٩٢
الفصل الثاني: حول محقق المنهاج وناسخه، ويشمل مبحثين.
المبحث الأول: ناسخ المنهاج ٥٩٦
المبحث الثاني: محقق المنهاج..... ٥٩٨
الخاتمة..... ٦٠١
فهرس المصادر والمراجع ٦٠٣
فهرس الموضوعات ٦٠٨